

عنوان المداخلة:

الديمقراطية التشاركية كآلية لتحقيق التنمية المحلية في الجزائر - دراسة حالة برنامج "كابدال"

تمرباط إيمان : طالبة دكتوراه في العلوم السياسية - تخصص دراسات استراتيجية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر الهاتف : + 213697757387 البريد الإلكتروني : Imaaano1990@gmail.com	مختاري إيمان : دكتوراه في العلوم السياسية -تخصص دراسات استراتيجية المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية - الجزائر الهاتف : + 213554860883 البريد الإلكتروني: Iman1922@hotmail.com
---	---

الملخص:

تتعلق الديمقراطية التشاركية من فرضية أساسية مفادها إشراك المواطن بشكل منفرد أو منظم في عملية صنع القرار على مستوى التنظيمات العمومية؛ بجعله فاعل وشريك في إقتراح، تنفيذ وتقييم البرامج التنموية وليس مستفيد منها فقط، فهي مجموعة من الإجراءات والآليات المكمل للديمقراطية التمثيلية وإصلاح لها "دمقطة الديمقراطية".

يرتكز المقال على دراسة مشروع "كابدال" التي يتضمن ثنائية الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية؛ من خلال تبني رؤية إستراتيجية في تنمية البلدية باعتبارها المؤسسات القاعدية بالدولة والتي تجعل من المواطن مركز العملية التنموية.

Résumé :

La démocratie participative se base à l'implication des citoyens d'une manière individuelle ou organisée dans le processus de prise de décision publique, en considérant le citoyen comme un acteur et un partenaire à la fois dans la proposition, la mise en œuvre et

l'évaluation des programmes de développement, c'est pour cela, la démocratie participative est une forme de continuité de la démocratie représentative « démocratiser la démocratie ».

Notre article se focalise sur une étude de « Capdel » comme un instrument très important de la mise en œuvre de la démocratie participative en Algérie, à travers une vision stratégique de développement de la commune comme une institution fondamentale de l'Etat, faisant le citoyen le centre du processus de développement.

مقدمة:

مشاركة المواطن في الحكم المحلي، هو المبدأ الجوهرى التي تقوم عليه مقاربة الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية؛ من خلال تفعيل دور "الفاعلين المحليين" وجعلهم "شركاء" سواء من حيث تحديد مشكلات التنمية، ترتيب الأولويات، تمويل المشاريع التنموية، مراقبة ومتابعة تنفيذها وكذا تقييمها... حيث أن الهدف الأساسي للديمقراطية التشاركية هو القيمة المضافة للمواطن في الفعل العمومي كفاعل وكشريك في مسار العملية التنموية وليس مستفيد منها فقط.

"كابدال" هو برنامج دعم قدرات الفاعلين في التنمية المحلية، يجسد شراكة متعددة الأطراف بين بين الجزائر ممثلة بوزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، الاتحاد الأوروبي وبرنامج

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في 16 يناير 2016، يهدف أساسا إلى تحسين لحكومة المحلية، تعزيز تعزيز التلاحم الاجتماعي وإبراز اقتصاد محلي تضامني ومتنوع، بتمويل ثلاثي من: الاتحاد الأوروبي الأوروبي بمبلغ 7700000 يورو، الحكومة الجزائرية بما يقارب 2900000 يورو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بمبلغ 190000 يورو.¹

من خلال هذه المبادرة تؤكد الحكومة الجزائرية إرادتها في رفع التحدي الكبير المرتبط بتحقيق التنمية المحلية المستدامة من خلال مقاربة براغماتية ومتجانسة في إطار مندمج وتشاركي يضم الفاعلين العموميين، المجتمع المدني والقطاع الخاص حيث أنه يوفر برنامج "كبدال" إطار للعمل المشترك لجميع الفاعلين المحليين لتمكينهم سويا من تحديد رؤية مشتركة لتنمية إقليمهم من خلال مخططات تنموية تشاركية تتدخل في إطار السياسات الوطنية.

تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد العلاقة بين الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر على ضوء ما تضمنه برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين "كبدال"؛ فهل مشاركة المواطن في الحكم المحلي تؤثر على مسار التنمية المحلية وشفافية تسيير المرفق العمومي؟ ما هي آليات تفعيل هذه المشاركة من خلال برنامج "كبدال"؟

وعلى هذا الأساس تفترض الدراسة :

- كلما ارتفعت مشاركة المواطن في التنظيمات المحلية، كلما تحققت مشاريع التنمية المحلية؛
- "كبدال" مشروع شراكة متعدد الأطراف يجسد مقاربة تشاركية للتنمية المحلية في الجزائر؛

¹ "يوم إعلامي حول الديمقراطية التشاركية"، عرض للمكلف بمشروع "كبدال" بوزارة الداخلية، الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، قاعة المؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، 26 أكتوبر 2017.

- فعالية هيئات المجتمع المدني، قوة القوانين وشفافية قنوات الاتصال محددات مهمة لتكريس ثنائية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية؛

وعليه ستكون الإجابة على التساؤلات المطروحة في النقط التالية:

- I. الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية: إستمرارية أم قطيعة؛
- II. "كابدال" وثنائية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية؛
- III. آليات تفعيل المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية؛

استنتاجات.

I. الديمقراطية التمثيلية والديمقراطية التشاركية: استمرارية أم قطيعة

إذا كان الانتخاب هو حق وولجب للموطن؛ يعكس إرادته لحرّة في اختيار ممثلين عنه في المجلس لشعبية المنتخبة المحلية والوطنية يتكفلون أساسا بنقل لشغالاته للسلطات المعنية للتكفل بها، ليكون بذلك أحد أهم أوجه الديمقراطية التمثيلية، فماذا نعني بالديمقراطية التشاركية، وما هي القيمة التي أضافتها للموطن بالمقارنة مع الديمقراطية التمثيلية.

الديمقراطية التشاركية مفهوم يجعل من مشاركة المواطن بشكل مباشر أو منظم أساسا في عملية عملية صنع القرار؛ محاولة بذلك تجاوز مواطن من الديمقراطية التمثيلية التي تتجسد في الاقتراع، ليكون الاقتراع، ليكون بذلك المنتخب هو المعبر عن الإرادة "الموحدة" لدائرته الانتخابية في المجلس لشعبية لشعبية المنتخبة على المستويين المحلي أو الوطني.¹

¹ يونس موسنف، "الديمقراطية المحدثة: سياق أزمة ومحاولات انبعاث": في: مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، ص ص.

وعليه جاءت الديمقراطية التشاركية لإصلاح الديمقراطية التمثيلية "دمقطة الديمقراطية"؛ بوصفها "تشاركية" على أساس أن تفعيل لئس مشاركة المواطن في تسيير شؤونه هي صفتها الأساسية، لتعرف لتعرف بأنها:¹

" مجموعة الإجراءات والوسائل والآليات التي تتيح للمواطنين الانخراط المباشر في تسيير الشؤون العامة"

ولارتباط صفة التشاركية بالمواطن؛ فإن الديمقراطية التشاركية تتحقق بشكل كبير على المستوى المحلي، تعبر عن المحلي، تعبر عن حق المواطن في الاستشارة، التواصل والإعلام بصفة مستمرة من طرف التنظيمات المحلية المحلية حول برمجة، تنفيذ وتقييم مشاريع التنمية الجوارية في مخف القطاعات القاعدية،² الأمر التي يستلزم يستلزم شفافية الإجراءات الإدارية والقانونية، فعالية قنوات الاتصال الخارجي وقوة هيئات المجتمع المدني المدني المحلي وهو ما سيتم التطرق إليه في المحور الثالث من الدراسة كأهم تحديات تحقيق المقاربة التشاركية في تسيير الشأن المحلي.

وبالتالي تؤكد مقاربة الديمقراطية التشاركية المحلية على أن المواطن: فاعل وشريك في الفعل العمومي؛ من العمومي؛ من حيث إشراكه في تحديد وضبط الأولويات والحاجيات لتستجيب لطلعاته، وتقديم خدمة عمومية عمومية ذات جودة كما ونوعا على أساس مفهوم المواطن الزبون *Le citoyen-client** التي تقرها أطروحات أطروحات المناجمت العمومي في تسيير المرفق العمومي.

وعلى هذا الأساس تتجسد مشاركة المواطن في التسيير العمومي في مستويين:³

¹ " الديمقراطية التشاركية على المستوى المحلي"، تقرير المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية، ص.6.

² عبد المجيد رمضان، "الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية (حالة الجزائر)، في مجلة: *دفاتر السياسة والقانون*، ع.16، جانفي 2017، (ص.75 - ص.87)، ص.76.

* المواطن - الزبون: هو مفهوم تضمنته مقاربة المناجمت العمومي في تسيير التنظيمات العمومية وتحسين الخدمات العمومية، من خلال العمل على تقديم خدمة عمومية تستجيب لحاجيات المواطن وتتوافق مع طموحاته بالدرجة الأولى، لأنه ملتزم بدفع الضرائب في مقابل ذلك.

³ Taib said, « Aménagement du territoire », cours de deuxième année à l'Ecole Nationale de l'Administration -

- المنحي الصاعدي **button-up**: والتي يتحدد في الدور الفعال التي يقوم به المواطن بشكل منفرد أو منفرد أو في إطار هيئات المجتمع المدني من تنظيمات، حركات جمعوية ورؤساء أحياء سكنية... سكنية... في اقتراح مشاريع تنموية وعرضها على السلطة المركزية؛
- المنحي التنازلي **up-down**: وهو الاتجاه التي تبادر به السلطة المركزية بإشراك مخف أطياف المجتمع في عملية صنع القرار من خلال تفعيل قنوات الاتصال الخارجي؛ كالاقتفاء، إشراك الفاعلين المحليين في إثراء مشاريع قوانين وتنظيمات، وتتحقق بشكل مهم في المجلس الشعبية المحلية بالاجتماع بالسكان والتشاور معهم حول ترتيب أولويات برامج التنمية الجوارية؛

وعلى هذا الأساس يمكن تعريف الديمقراطية التشاركية المحلية بأنها مجموعة متباينة من الإجراءات الآليات والوسائط بين السلطة والمجتمع على غرار الاقتفاء، الاستبيان، الاجتماعات واللقاءات في المجلس المحلية على اختلاف نشاطاتها نحو تحقيق هدف مشترك وهو إشراك المواطن في اتخاذ القرار العمومي.

وفي الجزائر، أكد المشرع على أهمية الديمقراطية التشاركية في تحقيق التنمية المحلية في مخف النصوص القانونية؛ **المادة 13** من دستور 1996 المعدل والمتمم سنة 2016، وكذا قانون البلدية رقم 11 - 10، ولاسيما في **المواد 11، 12، 13 و 14** منه والتي تندرج ضمن الباب الثالث من القانون والمعنون بـ: " مشاركة المواطنين في تسيير شؤون البلدية"، حيث ص للمادة 11 منه على ما يلي:

"تشكل البلدية الإطار ال مؤسساتي لممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي والتسيير الجواري

يتخذ المجلس الشعبي البلدي كل التدابير لإعلام المواطنين بشؤونهم واستشارتهم حول خيارات وأولويات

التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حسب الشروط المحددة في هذا القانون

ويمكن في هذا المجال استعمال، على وجه الخصوص الوسائط والوسائل الإعلامية المتاحة. كما يمكن

للمجلس الشعبي البلدي تقديم عرض عن نشاطه السنوي أمام المواطنين"

ومن أجل تفعيل دور المواطن في تسيير شؤون حياته اليومية من خلال مشاركته في صنع القرار

على مستوى المجلس لشعبية المنتخبة، أعدت وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

مشروع قانون جديد حول الديمقراطية التشاركية في انتظار عرضه على البرلمان بغرفتيه من أجل

المنقشة والصوت، تحدد فيه أهمية الفاعلين المحليين ولاسيما لحركات لجمعية في التعبير عن

الانشغالات اليومية للمواطن والتكفل بها على مستوى التنظيمات الإدارية المحلية المختصة.

وعليه يلزم مشروع القانون الجديد حول الديمقراطية التشاركية المجالس المنتخبة الولائية والبلدية

وبقوة القانون إشراك الفاعلين المحليين في البرامج التنموية على غرار مخطط التنمية المحلية

الذي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أولويات المواطن في التنمية المحلية.¹

وتجدر الإشارة إلى أن الديمقراطية التشاركية قبل أن يتم تقنينها ومؤسستها فهي قيمة اجتماعية؛ تعبر

عن تقاليد اجتماعية قديمة عرفها المجتمع الجزائري "تاجمعت، تويزة، عزابة، العرش..." كشكل من أشكال

التنظيم والضلع الاجتماعي، يهدف إلى رفع مطالب ومشاكل الجماعة للمسؤول المحلي والسعي إلى حلها

والتكفل بها.

¹ " Avant Projet De Loi Relative A La Participation Citoyenne Et Aux Activites Participatives Au Niveau Local ", Ministère De l'Intérieur, Des Collectivités Locales et de L'Aménagement du Territoire, Alger, octobre 2017.

وبالتالي فإن الديمقراطية التشاركية استمرارية لمسار الديمقراطية التمثيلية؛ فإذا كُلت المجلس لشعبية المتخبة تعبر عن مقاربة الديمقراطية التمثيلية أو النيابية القائمة على مبدأ انتخاب ممثلين أو نواب للتعبير عن الإرادة الشعبية ومراقبة أعمال الإدارة في تحقيق التنمية المحلية وتقديم خدمة عمومية بما يتوفق وتطلعات مستعملي المرقق العمومية، فإن الديمقراطية التشاركية جاءت لتكمل مسار الديمقراطية التمثيلية من خلال تفعيل دور الفاعلين المحليين وجعلهم شركاء في مسار عملية التنمية المحلية.

II. "كابدال" وثنائية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية

يعتبر برنامج دعم قدرات الفاعلين المحليين "كابدال" نموذج مبكر للتنمية المستدامة والمنمجة، موجه أساسا إلى الفاعلين العموميين والخواص في البلديات؛ من خلال تفعيل أطر لشراكة لشراكة اللامركزية والتي أحد أهم مظاهرها التوأمة بين البلديات على المستوى الدولي لتبادل المعارف المعارف والاستفادة من التجارب العالمية في تحقيق التنمية المحلية.¹

تشرف على تسييره وزارة الداخلية والجماعات المحلية بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية للتنمية ومفوضية الاتحاد الأوروبي بالجزائر، يضم عثر بلديات نموذجية* عبر التراب الوطني، ليتم الإطلاق في تنفيذ أهدافه بشكل رسمي يوم الاثنين 20 فيفري 2017 من بلدية تيميمون بولاية أدرار؛ أدرار؛ في ورشة شارك فيها جميع الفاعلين المحليين شركاء المشروع : منتخبين محليين، سلطات عمومية محلية، ممثلي المجتمع المدني، فاعلين اقتصاديين محليين، تظاهرات مهنية و هيئات عمومية عمومية لمخلف القطاعات، نحو تحقيق هدف مشترك يتمثل في تحقيق تنمية منمجة ومستدامة للجماعة

¹ "يوم إعلامي حول الديمقراطية التشاركية"، عرض للمكلف بمشروع "كابدال" بوزارة الداخلية، الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، قاعة المؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، 26 أكتوبر 2017.

* تتمثل البلديات التسع في: الخروب (قسنطينة)، بني مهوش (بجاية)، جميلة (سطيف)، تغزيرت (تيزي وزو)، أولاد عبد القادر (الشلف)، الغزوات (تلمسان)، مسعد (الجلفة)، بابار (خنشلة)، تيميمون (أدرار)، جانت (اليزي).

للجماعة المحلية وفق مقاربة مبتكرة يروج لها برنامج "كابدال" والرامية إلى إرساء لئس حكامه محلية محلية تشاورية.¹

يسعى برنامج "كبدال" إلى ترقية مواطنة شطة ومسؤولة، قادرة، في إطار ديمقراطية محلية على الإسهام الإسهام الأمل في تنمية الجماعة المحلية من خلال مقاربة براغماتية ومنمجة في إطار مندمج وتشاركي يضم الفواعل الثلاثة: التنظيمات العمومية، المجتمع المدني والقطاع الخاص.²

وعليه فقد تحددت أهداف هذا البرنامج في ثلاثة محاور أساسية تتمثل في:³

- بناء رؤية مشتركة: حيث يوفر برنامج "كبدال" إطارا للعمل المشترك لجميع الفاعلين المحليين لتمكينهم سويا من تصميم وتحديد وتجسيد رؤية مشتركة لتنمية، من خلال المساهمة في صياغة، تنفيذ وتقييم مخططات محلية تنخل في إطار السياسات الوطنية
- تحسين ظروف المعيشية للموطن: حيث يقدم البرنامج دعما ماليا وتقنيا موجها للاستجابة لأولويات لتنمية الإقليم في مجال توفير الفرص الاقتصادية وتحسين الخدمة العمومية.
- الديمقراطية التشاركية: يهدف المشروع إلى تعزيز نظام الديمقراطية التشاركية ليحتل بذلك مواطني البلدية مكانة مركزية في عملية اتخاذ القرار على المستوى المحلي.

III. آليات تفعيل المقاربة التشاركية في تحقيق التنمية المحلية

¹ "ورشة إنطلاق برنامج "كابدال" : "ديمقراطية تشاركية و تنمية محلية " ببلدية تميمون النموذجية"، في الرابط الإلكتروني: <http://www.interieur.gov.dz>, consulté le : (20/11/2018).

² "يوم إعلامي حول الديمقراطية التشاركية"، عرض للمكلف بمشروع "كابدال" بوزارة الداخلية، الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، قاعة المؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، 26 أكتوبر 2017.

³ "كابدال: ديمقراطية تشاركية وتنمية محلية"، في الرابط الإلكتروني: <http://www.dz.undp.org/content/dam/algeria/docs/gouvernance/capdel/D%C3%A9pliantCapedIA.pdf>, consulté le : (20/11/2018).

تتعدد آليات تكريس الديمقراطية التشاركية في تحقيق العمل التنموي وفقا لمحددات البيئة الداخلية للنظام والمجتمع، حيث يمكن تحديدها في:

- الاستفتاء الشعبي:

يتميز الاستفتاء الشعبي بكونه يضمن حق تشريك جميع المواطنين (المؤهلين للإدلاء بأصواتهم) بأصواتهم) بدون استثناء، وبالتالي فإن قاعدة المشاركة فيه هي الأوسع على الإطلاق. ولكنه في المقابل مكف جدا للدولة من الناحية التنظيمية، لذلك لا يتم اللجوء إليه إلا نادرا وفي قضايا مصيرية (الانفصال عن سلطة دولة مركزية، تعديل في الدستور). من جهة أخرى، لا يتيح الاستفتاء هلمشا الاستفتاء هلمشا كبيرا للتفاعل، فالمواطن عادة حينما يدلي بصوته إما يقر أو يرفض (نعم أو لا) الإجراء الإجراء موضوع الاستفتاء دون أن تكون له القدرة على تقديم مقترحات أو تعديلات إضافية¹.

- المبادرة الشعبية:

المبادرة الشعبية هي آلية اقتراح متاحة لأي مواطن يستطيع من خلالها الوصول بمقترحه إلى مرحلة الاستفتاء وذلك بجمع عدد معين من التوقيعات، وإذا تم إقرار مضمون المبادرة من خلال الاستفتاء، فإنها تصبح نافذة ويتم إدراجها في الدستور، الأمر الذي يجعل منها آلية لتنمية روح المبادرة لدى المواطنين فيعرضون على الصيغ المسئلة التي يرونها مهمة بالنسبة لهم والتي قد لا تكون حاضرة على أجندات الأحزاب السياسية.

- الميزانية التشاركية:

¹ "في مفهوم وآليات الديمقراطية التشاركية وفرص تطبيقها في تونس"، في الرابط الإلكتروني:

<http://www.jasminefoundation.org/> , consulté le : (20/11/2018).

الميزانية أو الموازنة التشاركية هي جزء من الديمقراطية التشاركية يقرر من خلالها الأشخاص العاديون العاديون كيفية تخصيص جزء من ميزانية التنظيم العمومي، حيث تعد أحد أفضل ممارسات الحكامة التشاركية للحكامة التشاركية نظرا لأثرها الملموس على واقع المواطنين خاصة على المستوى المحلي وتحفيز وتحفيز مشاركتهم في الشأن العام بشكل مباشر.¹

- التكنولوجيات الحديثة:

مع ظهور شبكة الانترنت والانتشار الواسع لشبكات التواصل الاجتماعي ووسائل الاتصال الحديثة، الحديثة، برزت العديد من المبادرات التي تعتمد على هذه التقنيات الحديثة من أجل تكريس مبادئ التشاركية. وهو ما يسمح لأي شخص بالإدلاء برأيه من دون التنقل إلى مقر التنظيم الإداري، من أجل ذلك أجل تلك انتشرت مؤخرًا ظاهرة العرض الالك ترونية في العالم و قد تم أيضا اعتماد آلية التصويت الالكتروني التصويت الالكتروني عن بعد في بعض الدول.²

الخاتمة:

إن تحقيق التنمية المحلية وفقا لمقاربة الديمقراطية التشاركية باتجاه تصاعي أو تنازلي بإشراك كل الفاعلين المحليين، المتعاملين الاقتصاديين والإعلاميين في نظام سياسي مفتوح يكرس مبادئ الديمقراطية والحكامة، إلا أنه لنتحقق ثنائية الديمقراطية التشاركية والتنمية المحلية في الجزائر يجب أن تتوفر مجموعة من المعطيات تحدد الدراسة في النقاط الأربعة التالية:

¹ "يوم إعلامي حول الديمقراطية التشاركية"، عرض للمكلف بمشروع "كابدال" بوزارة الداخلية، الجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، قاعة المؤتمرات "عبد اللطيف رحال"، 26 أكتوبر 2017.

² باديس بن حدة، "آليات تفعيل الديمقراطية التشاركية في عمل الإدارة المحلية"، في: المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، ع.10، جانفي 2017، ص (282 - 297)، ص.286.

- دولة القانون
- اللامركزية "الفعلية": الحکامة الإقليمية
- ديناميكية هيئات المجتمع المدني
- شفافية الوسط الإعلامي